

A



CDIP/24/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 1 سبتمبر 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة والعشرون
جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019

تقرير الإنجاز حول مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية
الاقتصادية

من إعداد الأمانة

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة تقرير الإنجاز حول مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية، وهو أحد مشاريع جدول أعمال التنمية. ويغطي التقرير كامل فترة تنفيذ المشروع، أي من أكتوبر 2016 إلى يونيو 2019.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية
مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في
مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_16_20_03
العنوان	استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية.
توصيات أجنحة التنمية	التوصية 16: أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل العواقب والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح. التوصية 20: النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقاً لأنظمتها القانونية.
ميزانية المشروع	التكاليف بخلاف الموظفين: 300,000 فرنك سويسري (2016-2017) و 200,000 فرنك سويسري (2018-2019)* تكاليف الموظفين: 150,000 فرنك سويسري (2016-2017) و 150,000 فرنك سويسري (2018-2019)* أعيد تخصيص 50,000 من التكاليف بخلاف الموظفين إلى تكاليف الموظفين في 2018-2019، ومدّدت فترة تنفيذ المشروع ستة أشهر، بعد أن أقرته الدول الأعضاء في الدورة الثانية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.
مدة المشروع	36 شهراً
قطاعات الويبو الرئيسية المعنية والصلة ببرامج الويبو	الصلة بالبرامج 1 و 9 و 10 و 14.
وصف مقتضب للمشروع	استند المشروع المقترح إلى أنشطة البرنامج الجاري تنفيذها بغرض إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ونتائج الدراسات المنجزة سابقاً بشأن الملكية الفكرية والملك العام (عنصر البراءات) وبشأن البراءات والملك العام، ويستند كذلك إلى بوابة الوضع القانوني القائمة والمعدة في إطار مشروع جدول الأعمال بشأن بيانات الوضع القانوني للبراءات. وكان المشروع يرمي، على وجه التحديد، إلى تعزيز الخدمات الراهنة التي تقدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وإضافة خدمات وأدوات جديدة إلى الخدمات التي تُقدّم حالياً، بما يسمح لتلك المراكز بعدم الاقتصر على تحديد الاختراعات الموجودة في الملك

العام، وتمكنها من دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال في استخدام تلك المعلومات من أجل استحداث نتائج بحثية ومنتجات جديدة، ومن ثمّ الإسهام في تحسين فعالية استغلال واستخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام، باعتبارها مصدراً لاستحداث المعارف والابتكارات على الصعيد المحلي وزيادة قدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تكيف مختلف التكنولوجيات واستيعابها.

السيد أليخاندرو روكا كامبانيا، والسيد أندرو تشايكوفسكي	مديرا المشروع
<p>النتيجة المرتقبة هـ 2.3 (البرنامج 9) كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الاقتصادات المتحوّلة.</p> <p>النتيجة المرتقبة هـ 2.4 (البرنامجان 9 و14) نفاذ محسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها من قبل مؤسسات الملكية الفكرية والجمهور لتشجيع الابتكار والإبداع.</p>	<p><u>الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية</u></p>
<p>بدأ تنفيذ المشروع في أكتوبر 2016، إثر تعيين منسق المشروع. وقد أدّى المشروع إلى المخرجات التالية:</p> <p>1. دليلان عمليان عن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها.</p> <p>وقد أعدّ دليلان في إطار المشروع، يركّز أحدهما على تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام ويركّز الثاني على استخدام تلك الاختراعات.</p> <p>وقد بحث الدليل بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام المواضيع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العلاقة بين البراءات والملك العام؛ - وتحديد الاحتياجات من المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا؛ - وإيجاد مصادر المعلومات اللازمة لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، وخاصة قواعد بيانات البراءات وسجلات البراءات؛ - والإطلاع على المعلومات الخاصة بالوضع القانوني؛ - والاضطلاع بعمليات البحث القائمة على أساس حرية العمل؛ - وفهم حدود عمليات البحث القائمة على أساس حرية العمل وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك. <p>أما الدليل بشأن استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام، فقد بحث المواضيع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العلاقة بين البراءات والملك العام؛ - والعلاقة بين الاختراعات والدراية التقنية؛ - والخطوات التي ينبغي اتخاذها في عملية استحداث المنتجات؛ - وتحديد المتطلبات التكنولوجية؛ - وتحديد الموارد التكنولوجية القائمة؛ 	<p><u>لمحة عامة موجزة عن تنفيذ المشروع</u></p>

- ودمج التكنولوجيات الجديدة في عمليات البحث وتصميم المنتجات؛
- وفهم حدود الاختراعات الموجودة في الملك العام والبت في الحالات التي قد يكون فيها ترخيص التكنولوجيا أمرا ضروريا.

وتماشيا مع استراتيجية التنفيذ، وقع الاختيار على خبيرين رئيسيين وخمسة خبراء مساعدين من أهل الاختصاص، وكلفوا بصياغة الدليلين. وبعد تحديد الخبيرين الرئيسيين المكلفين بإنجاز الدليلين برمتها وما يرافقهما من مواد تدريبية، تم تعيين الخبراء المساعدين لتقديم المشورة بخصوص المواضيع المختارة.

وقد عمل القائمون على عملية الاختيار من أجل ضمان التوزع الجغرافي للخبراء (شيلي واليونان والهند وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية).

وقد أتم الخبراء صياغة المشروعين الأولين في فبراير 2017، وأتم الخبيران الرئيسيان عملية استعراض وتدعيم المحتوى في يونيو 2017. ويتضمن الدليلان كما من المعلومات العامة والتوجيهات العملية، المرفقة بأمثلة من العديد من البلدان بشأن النهج والأدوات الخصوصية للتعرف على الاختراعات في الملك العام واستخدامهما.

وتولت بعض مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الاطلاع على الدليلين في المرحلة التجريبية، من أجل التأكد من استجابتها لاحتياجات تلك المراكز وملائمتها لموظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الناشئة. واستنادا إلى بعض اعتبارات التنوع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي، وقدرة المراكز على الاضطلاع بمزيد الخدمات، وقع الاختيار على البلدان التالية للمشاركة في المرحلة التجريبية، وهي: كينيا وجنوب أفريقيا (المجموعة الأفريقية) والمغرب (مجموعة البلدان العربية) وماليزيا والفلبين (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) والأرجنتين وكولومبيا وكوبا (منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي) والاتحاد الروسي (الاقتصادات الناشئة والبلدان المتقدمة).

وعُين سبعة خبراء قطريون للإشراف على الدليلين في البلدان التجريبية، وكلفوا بتوثيق وتقييم تجارب مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تطبيق الدليلين، باستخدام منهجية تستند إلى نموذج كيركاتريك لتقييم التدريب ومستوياته الأربعة (أي باستخدام معايير الكفاءة والفعالية والملاءمة والتأثير).

وقد استمرت العملية التجريبية ستة أشهر، وعقد بدايتها اجتماع في جنيف يومي 25 و26 يوليو 2017، والذي جمع بين الخبيرين الرئيسيين والخبراء القطريين السبعة من أجل تطوير وتنسيق النهج الفعالة لأغراض العملية التجريبية في كل من البلدان المختارة. وقد أدت المرحلة التجريبية إلى تقديم عدد من التوصيات بشأن كيفية زيادة ملاءمة الدليلين، وقد قام الخبيران الرئيسيان بإدراج هذه التوصيات في المشروعين المعدلين. وعزز الدليلان خاصة بعدد من التوجيهات والأدوات والأمثلة التطبيقية الإضافية للمساعدة على توضيح بعض المواضيع المختارة.

وانتهى العمل على المشروعين النهائيين بين يونيو 2018 (الدليل الأول) وأكتوبر 2018 (الدليل الثاني). وتماشيا مع سياسة منشورات الويبو السارية على المنشورات الجديدة،

بدأ العمل من أجل الحصول على الموافقة لإصدار الدليلين كمنشورين في الويبو، وإدراج مساهمات تحريرية وتصميمية احترافية بغية زيادة استيعابهما وتأثيرهما. وتمشيا مع سياسة الويبو، استعرض مشروع الدليلين النهائيين عدد من الأقران من الخبراء الداخليين والخارجيين، وأدخل الخبران الرئيسيان بعض التحسينات على مشروع الدليلين، من أجل إدراج التوصيات الصادرة عن استعراض الخبراء. وأرسلت الصيغة النهائية للدليلين من أجل القيام بالتحرير والتصميم الاحترافي، وتم هذه العملية تحت إشراف شعبة المنشورات والتصميم في الويبو. وانتهى العمل على التحرير الاحترافي للدليل الأول في يونيو 2019، ومن المرتقب الانتهاء من العمل على التحرير الاحترافي للدليل الثاني في يوليو 2019. ويتم ترجمة الدليلين ضمن المرحلة الأخيرة من العملية.

2. مواد تدريبية جديدة ومحسنة لفائدة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، استنادا إلى الدليلين الخاصين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامهما، وإنشاء شبكة من الخبراء:

بدأ العمل على تدريب عدد من المراكز المختارة على الدليلين في الربع الأخير من 2018، استنادا إلى المواد التدريبية التي أحدثها الخبران الرئيسيان. ونظمت تسع حلقات عمل بين نوفمبر 2018 ويونيو 2019، مع التركيز في البداية على البلدان التجريبية وهي الأرجنتين وكولومبيا وكينيا وماليزيا والمغرب والفلبين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الهند. وقد أتاحت حلقات العمل فرصة لاختبار المواد التدريبية وإدخال بعض التحسينات الإضافية عليها. وكلما أمكن ذلك، اضطلع الخبران الرئيسيان بالتدريب على الدليلين بمساعدة الخبراء المساعدين والخبراء القطريين، بهدف إنشاء شبكة خبراء قادرين على مواصلة تقديم الدعم لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بخصوص استخدام الدليلين بعد انتهاء المشروع. وقد وزع الخبراء الاستشاريات التقييمية وجمعوها في نهاية حلقات العمل، واستخدمت التعليقات التي تلقاها الخبراء من أجل مزيد تكييف المواد التدريبية.

3. بوابة محسنة للوضع القانوني تتيح إمكانية استخدام أسهل ومحتوى أكبر، بما في ذلك ما يلي:

من أجل تحديد الاحتياجات الرئيسية لدى مجموعة مستخدمي معلومات البراءات، أي المستخدمون الرئيسيين لبوابة الوضع القانوني والتي سيشار إليها في بقية هذه الوثيقة بعبارة "البوابة"، تم تعيين خبير تواصل وكلف بالقيام بدراسة تفصيلية للاحتياجات والتي تشمل جمع التعليقات من مستخدمي البوابة من خلال دراسة استقصائية وعدد من المقابلات الهادفة. وقد راجع الخبير المتعاقد ما يفوق 200 إجابة وردت من 20 بلدا، واستند على تلك الإجابات لصياغة عدد من التوصيات حول كيفية تحسين البوابة. وبالتوازي مع ذلك، ختمت إجراءات تعيين متعاقد لإنشاء الواجهة الجديدة للبوابة، في سبتمبر 2016.

وقد شملت الدراسة عددا من الحلول التقنية المتنوعة، التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إتاحة استخدام البوابة بشكل أسهل وإضافة وظائف البحث المتقدم. وجرت مشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مثل قسم الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية

(UNGIS) ومكتب المستشار القانوني بشأن استخدام بيانات الأمم المتحدة الرسمية الخاصة بالحدود الدولية من أجل وضع خريطة جديدة، وعقدت مناقشات مع الزملاء المعنيين في شعبة الاتصالات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الويبو بشأن خيارات التنفيذ التقني ومنها إمكانية استخدام برنامج لعرض الخرائط، بما يتماشى مع السياسات التنظيمية. وقد أفضت المشاورات إلى إمضاء اتفاق مع قسم الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية بشأن استخدام بيانات الأمم المتحدة الرسمية الخاصة بالحدود الدولية، وإلى تحديد حلّ فعال من حيث التكلفة لتطوير واجهة جديدة، باستخدام برنامج قائم على التكنولوجيا السحابية، واسع الانتشار بين منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي نفس الفترة في 2017، عُيّن خبير معني بمعلومات البراءات من أجل استعراض محتوى البوابة وتحديثها، كلما اقتضت الحاجة. وقد حدّث الخبير البيانات المتعلقة بما يفوق 160 ولاية قضائية، وأعدّ ملفات مساعدة تفصيلية لكل ولاية قضائية مدرجة في البوابة، من أجل تقديم دعم إضافي للمستخدمين للتعرف على المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني التي قد تكون متاحة على الإنترنت، ولتقديم معلومات إضافية بشأن خصوصيات الحماية الممنوحة للبراءات في كل ولاية قضائية وبعض النصائح المتعلقة بالبحث.

وأضيفت بعض الوظائف الجديدة إلى البوابة، من سبيل إمكانية دمج معايير البحث، وعرض المعلومات بشكل منفصل على الخريطة وضمن جدول، وتحديد الولايات القضائية الأعضاء في منظمة إقليمية لإصدار البراءات أو مجموعة إقليمية لمعلومات البراءات. وأضيفت بعض حقول البحث، ومنها سجلات البراءات التي يمكن البحث في محتواها على الإنترنت باستخدام اسم مودع الطلب أو بيانات الأولوية، والسجلات الإلكترونية التي تتيح المعلومات بشأن صكوك تمديد فترة حماية البراءات، وشهادات الحماية الإضافية، والبراءات الإقليمية السارية في الولايات القضائية المعنية.

وشمل تحديث المعلومات، خلال هذه المرحلة، ما يفوق 200 ولاية قضائية، أي بزيادة 25% في عدد الولايات القضائية ومجموعات معلومات البراءات التي أصبحت بياناتها متاحة في الإصدار الجديد للبوابة.

وقد حرص العاملون على إعادة تصميم البوابة على تحسين نفاذ المستخدمين المعاقين بصريا إلى البوابة، تماشيا مع الجهود التي تبذلها الويبو لتحسين النفاذ إلى خدماتها ومنصاتها، وللمساعدة على إصدار الملفات بنسق متاح للمعاقين بصريا.

وأرسل كل ملف مساعدة لإدارة الملكية الفكرية المعنية، عن طريق تعميم رسمي، قصد التأكد من المعلومات التي جمعها الخبير. وورد خلال هذه المرحلة (من يوليو إلى سبتمبر 2018) 25 ردًا على طلبات التأكد. وأضيفت استمارة اتصال للواجهة الجديدة للبوابة لتمكين المستخدمين من إعلام الأمانة بأي تغييرات مستقبلية قد تطرأ على المعلومات المذكورة على البوابة.

<p>ومن أجل تسليط الضوء على الواجهة الجديدة للبوابة وميزاتها، تم إعداد فيديو تعليمي قصير بدعم من خبير في الفيديو.</p> <p>وقد أطلقت البوابة خلال حدث جانبي على هامش الدورة الثانية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.</p>	
<p>أمثلة على النجاح/الأثر:</p> <p>أثبتت التعليقات الواردة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار خلال المرحلة التجريبية، فضلا عن الدراسات الاستقصائية التي جمعت في نهاية حلقات العمل العملية، أهمية القيمة المضافة للموارد الجديدة التي أنشأت لفائدة المراكز ضمن هذا المشروع. وقد أثبتت التعليقات الواردة خاصة نجاح حلقات العمل في بناء المعارف والمهارات المتعلقة بتحديد واستخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام (99.6% من المشاركين في المتوسط أكدوا هذه النتيجة)، وقد أفاد 98% من المشاركين بأن الدليلين ستفيدهم في أداء أعمالهم اليومية.</p> <p>غير أنه سيكون من الضروري تقديم دعم إضافي من أجل دمج توجيهات الدليلين على أكمل وجه في أنشطة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ومن أجل تمكين المراكز من استحداث بعض الخدمات الإضافية في هذا المجال باستخدام الدليلين كأدوات دعم وسيكون من المفيد إنشاء مجموعة من الخبراء الذين سيكونون متاحين للعمل كخبراء لدعم المراكز في استخدام الدليلين وفي تطوير خدماتها، ثم توسيع المجموعة في وقت لاحق.</p> <p>وقد زار البوابة إثر إطلاقها عدد كبير من المستخدمين (1,880 جلسة استخدام و4,571 تنزيلًا للملفات المساعدة بين نوفمبر وديسمبر 2018)، ويدل ذلك على أن البوابة تعد موردا مفيدة.</p> <p>الدروس الرئيسية:</p> <p>كانت عملية الصياغة التعاونية، مثلما ورد في المرفق الثاني للتقرير المرحلي في الوثيقة CDIP/22/2، مدعومة من خلال تحديد مساهمة كل خبير بوضوح منذ البداية. وبوجود مساهمات قدمها خمسة من الخبراء المعاونين المتخصصين، فقد كان دور الخبراء الرئيسيين حاسما في تجميع وتحليل وتنقيح المساهمات من خبراء تختلف خلفياتهم وأتمات كتابتهم. وكان من الجلي أن القدرة على تأليف المعلومات وتنظيمها بشكل يضمن سلاسة جيدة بين الأقسام المختلفة للدليلين كان عنصرا حاسما لضمان النجاح في صياغتهما.</p> <p>وقد كان من الجلي أن مشاركة الخبيرين الرئيسيين في عملية النشر خلال مرحلة التحرير الاحترافي قد كان مفيدا جدا لضمان أن يكون المحتوى مبسطا وسهل القراءة، والحرص على دقة المصطلحات المستخدمة المتعلقة بالملكية الفكرية. وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة لضمان الجودة، غير أنها تتطلب وقتا طويلا، وسيكون من الضروري أن تخصص خطة المشروع الموارد المناسبة لهذه المرحلة.</p>	<p>أمثلة على النجاح/الأثر والدروس الرئيسية</p>

<p>وقد اكتسى تجريب الدليلين في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الوطنية المختارة أهمية كبيرة في سبيل التحقق من صحة محتوى الدليلين وقيمتها التعليمية. وقد كانت التعليقات الواردة خلال التجريب العملية مفيدة وسلطت الضوء على أهمية هذه الأدوات التي أتاحت للمراكز، وساعدت تلك التعليقات على إدخال التحسينات على المحتوى.</p>	
<p>كان عجز موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار عن فهم المعلومات الواردة في الدليلين بشكل كاف، واستخدام تلك المعلومات بالفعالية المطلوبة من بين المخاطر التي بينتها وثيقة المشروع. وللتخفيف من آثار هذا الخطر، جرى العمل على ملاءمة الدليلين لاحتياجات موظفي المراكز، بشكل يتماشى مع تقييم قدراتهم. وقد ساعد تجريب الدليلين في شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في تسعة بلدان على ضمان ملاءمة الدليلين لتلك الاحتياجات والتقييمات. وقد أخذت مرحلة المراجعة بعين الاعتبار التعليقات الواردة وأدرجتها في الدليلين.</p> <p>وبعد إنشاء قائمة بالخبراء المتاحين لتقديم الدعم الإضافي لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على استخدام الدليلين من الوسائل الأخرى للتخفيف من آثار هذه المخاطر. وفي هذا الصدد جرى العمل على إشراك جميع الخبراء، في حلقات العمل، بما في ذلك الخبراء المساعدون والخبراء القطريون.</p> <p>ولم يكن عدد هام من المشاركين في حلقات العمل قد حضر أي دورات تدريبية تنظمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وقد كان التنوع الكبير في خلفيات المشاركين من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أحد المخاطر التي برزت خلال حلقات العمل. غير أنه من المرتقب، مثلما ورد في وثيقة المشروع، أن يعزز الدليلان خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار القائمة، بالاستناد إلى المعارف والخدمات القائمة، ويفترض أن مستخدمي الدليلين لديهم معرفة جيدة بمعلومات البراءات وتقنيات البحث. وقد بذلت الجهود لتقديم المفاهيم الأساسية قبل عرض الدليلين خلال حلقات العمل، ومن ثم تكييف المواد التعليمية على ضوء ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن تلك المحاولات ربما أدت إلى اختلاف توقعات المشاركين وتباين قدرتهم على استيعاب توجيهات الدليلين.</p>	<p><u>المخاطر والتخفيف من آثارها</u></p>
<p>نسبة استخدام الميزانية حتى نهاية يوليو 2019 هي: 94%</p>	<p><u>معدل تنفيذ المشروع</u></p>
<p>وردت التقارير السابقة في المرفق الخامس للوثيقة CDIP/18/2 والمرفق الخامس للوثيقة CDIP/20/2، والمرفق الثاني للوثيقة CDIP/22/2.</p>	<p><u>التقارير السابقة</u></p>

المضي قدما

لضمان استدامة المشروع على المدى البعيد، ومن أجل دمج الأدوات الجديدة التي استحدثت في إطار المشروع في خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بشكل كامل، يوصى بتعميم نتائج المشروع بشكل كامل في المشروع 14 للشائبة 2020-2021. وسيكون من الضروري، بناء على التعليقات التي وردت خلال حلقات عمل التأكيد، تقديم المزيد من التدريب من أجل توسيع شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار القطرية التي تستخدم الدليلين والبوابة. وسيستدعي ذلك تطوير المزيد من البرامج والأدوات التدريبية، ومن ذلك الاستناد إلى منصات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الراهنة من أجل مزيد نشر توجهات الدليلين. ويجب تخصيص الموارد الضرورية لدعم الدورات التدريبية الإضافية ودمجها في خطة عمل برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، كي يشمل التدريب مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الأخرى.

ويجب التأكد من القيام بالرصد والصيانة الدورية بعد انتهاء المشروع، من أجل التأكد من أن المعلومات الواردة على البوابة محدثة وأن التكنولوجيا السحابية صالحة للعمل وملائمة، وتتماشى مع احتياجات الشركات والمستخدمين، وينبغي أيضا تخصيص الموارد الكفيلة بتحقيق ذلك. وينبغي أن تأخذ التطويرات المستقبلية بعين الاعتبار التطورات الأخرى في المنصات والأدوات المستخدمة في إطار برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، وفي المجالات الأخرى، من سبيل التطورات الحاصلة في مجال المعايير.

التقييم الذاتي للمشروع
مفتاح نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
مُحقَّق بالكامل	تقدم قوي	بعض التقدم	لا يوجد تقدم	لم يُقيم بعد/ توقف

نتائج المشروع ¹ (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	بيانات الأداء	نظام إشارات السير
1. ديلان عمليان بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها	تسليم أول صيغة نهائية من مشروع الدليلين بحلول نهاية عام 2016.	سلم مشروع موحد من الدليلين في نهاية 2017. وسلم مشروع الدليلين بعد دمج التعليقات بعد المرحلة التجريبية، في يوليو	****

¹ وفقاً لوثيقة المشروع الأصلية، وما ورد في الصفحة 5 في مرفق الوثيقة CDIP/16/4 Rev

	2018 (الدليل الأول) وأكتوبر 2018 (الدليل الثاني). وسلمت صيغة الدليلين بعد استعراض الأقران للتحضير والتصميم الاحترافي في يناير 2019 (الدليل الأول) ومايو 2019 (الدليل الثاني). وستستكمل الصيغ النهائية (المستعرضة والمنقحة) بحلول سبتمبر 2019.		
****	جُرب الدليلان المكملان وقُدمت كافة التقارير التي توثق تجارب البلدان الرائدة في ديسمبر 2017.	استلام الوثائق من المشروعات التجريبية بحلول نهاية عام 2017.	2. الوثائق التي تتناول التجارب وأفضل الممارسات في تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها
****	الخبراء الذين شاركوا في إعداد مشروع الدليلين وعملية التجريب وفي حلقات العمل هم متاحون للعمل كخبراء لدعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في استخدام الدليلين.	وضع قائمة بها خبيران أساسيان على الأقل لكل منطقة بحلول نهاية عام 2016.	3. قائمة الخبراء الرئيسيين
****	سلم العرضان والمواد التدريبية وأدخلت عليها التحسينات تماشياً مع التعليقات الواردة من المشاركين في حلقات العمل.	إعداد ما لا يقل عن عرضين استناداً إلى الدليلين المتعلقين بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها بحلول منتصف عام 2017.	4. المواد التدريبية
****	أنشأت الواجحة الجديدة مع تحديث محتواها ووظائفها وإضافة محتوى ووظائف جديدة، بما في ذلك ملفات المساعدة، واستمارة التعليقات والفيديو التعليمي. وأطلقت الواجحة الجديدة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية.	استحداث واجهة جديدة بحلول منتصف عام 2016. وإضافة صفحات مساعدة جديدة بحلول منتصف عام 2017. وإضافة استمارة جديدة بحلول نهاية عام 2017.	5. بوابة الوضع القانوني المحسنة
**	يُتوقع البدء في الترجمة إلى اللغات الست بمجرد الانتهاء من التحرير والتصميم الاحترافيين. وقد بدأ العمل على الترجمة إلى الإسبانية والصينية، قبل البدء في الترجمة إلى الروسية والفرنسية والعربية.	تسليم الدليلين المترجمين بحلول منتصف عام 2018.	6. دليلان عمليان بشأن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام واستخدامها باللغات الرسمية الست (انظر الوثيقة CDIP/18/11)

****	<p>قدمت المساعدة التقنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المختارة بهدف دعمها في تنمية هذه المهارات، ابتداء من النصف الثاني من عام 2018، وإلى حدود يونيو 2019. وقد أفاد 99.6% من المشاركين أن حلقات العمل نجحت في بناء معارفهم ومهاراتهم.</p>	<p>أفادت الدراسات الاستقصائية التي أجريت خلال حلقات العمل، بحلول نهاية عام 2018، بأن المشروع قد أدى إلى تنمية المهارات في إدارة و/أو توفير الخدمات المتعلقة بالاختراعات المدرجة في الملك العام.</p>	<p>7. مهارات لإدارة وتوفير الخدمات المتعلقة بالاختراعات المدرجة في الملك العام</p>

نظام إشارات السير	بيانات الأداء	مؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع (مؤشرات النتائج)	أهداف المشروع
***	<p>تلقت تسعة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار تدريبا على الدليلين بهدف دعم تطوير المعارف والمهارات في تلك المراكز بشأن تحديد واستخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام، باستخدام النهج والأدوات المبينة في الدليلين.</p> <p>وستحتاج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار إلى مزيد التدريب والدعم من أجل استيعاب ودمج المعارف والمهارات المكتسبة خلال حلقات العمل وتطوير الخدمات الجديدة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في هذا المجال.</p>	<p>تمكّن ما لا يقل عن ستة مراكز على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من إقامة خدمات لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام.</p> <p>وتمكّن ما لا يقل عن أربعة مراكز على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من إقامة خدمات لدعم استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام.</p> <p>وزاد عدد المستخدمين على مستوى مختلف الشبكات الوطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الذين استطاعوا تحديد المعلومات الموجودة في الملك العام واستخدامها.</p>	<p>1. تيسير نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا ومساعدة الدول الأعضاء المهمة على تحديد واستخدام الموضوع الموجود في الملك العام أو الموضوع الذي آل إلى الملك العام ضمن ولاياتها القضائية</p>